فلم لا يجوز كون الذات عالما بعلم هو نفسه قادرا بقدرة هي نفسه الى غير ذلك على ما هو رأي
المعتزلة قلنا لما في نفي زيادة الصفات من لزوم الفسادات ويرد على هذا الوجه
انه اذا جاز كون بقاء العلم نفسه فلم لا يجوز ان يكون بقاء الذات نفسه ولا نثبت
صفة زائدة فان قيل الاصل زيادة الصفة الا المانع وهو ههنا لزوم قيام المعنى
بالمعنى ولم يوجد في بقاء الذات قلنا خطابي ومعارض بان الاصل عدم تكثر القدماء
الا القاطع الوجه الثالث للاشعري ان الصفات باقية ببقاء هو بقاء الذات وجاز
ذلك لعدم المغايرة بين الذات والصفات بخلاف الجوهر مع اعراضه فلذا لم يكن
بقاؤه بقاء لها ويرد عليه ان الصفات كما انها ليست غير الذات فليست عينه ايضا
وكما امتنع اتصاف الشيء بصفة قائمة بالغير فكذا بصفة قائمة بما ليس نفس ذلك
الشيء واما الاعتراض بانه لو كانت الصفات باقية ببقاء الذات لعدم التغاير
لكانت عالمة بعلمه قادرة بقدرته الى غير ذلك فليس بشيء لان ذلك فرع صحة
الاتصاف وقد صح كون العلم مثلا باقيا بخلاف كونه قادرا ومن الصفات المختلف
فيها ايضا التكوين ويعبر عنه ايضا بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث
والاختراع والانشاء والابداع والتصوير والذرء والبرء ونحو ذلك اشتهر القول به
عن الشيخ ابو منصور الماتريدي واتباعه وقالوا ان قدماءهم الذين كانوا قبل الاشعري
قالوا به وفسروه باخراج الله المعدوم من العدم الى الوجود فيكون صفة له تعالى لاطباق
العقل والنقل على انه خالق للعالم ومكون له وامتناع اطلاق المشتق على الشيء من غير
ان يكون مأخذ الاشتقاق وصفا له قائما به ولا تكون تلك الصفة الا ازلية لامتناع قيام
الحوادث بذاته تعالى ثم تختلف اسماؤها بحسب اختلاف الاثار من حيث حصول
المخلوقات به تسمى تخليقا والارزاق ترزيقا والصور تصويرا والحياة احياء والموت
اماتة الى غير ذلك ولانه تعالى وصف ذاته في كلامه الازلي بانه الخالق فلو لم يكن
في الازل خالقا لزم الكذب او العدول الى المجاز اي الخالق فيما يستقبل او القادر
على الخلق من غير تعذر الحقيقة على انه لو جاز اطلاق الخالق عليه بمعنى القادر على
الخلق لجاز اطلاق المشتق من اسم كل ما يقدر هو تعالى عليه من الاعراض ولانه لو
كان حادثا فاما بتكوين اخر فيلزم التسلسل وهو محال ويلزم منه استحالة تكون
العالم مع انه مشاهد واما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والاحداث وفيه
تعطيل الصانع ولانه لو حدث لحدث اما في ذاته فيصير محلا للحوادث او في غيره كما ذهب
اليه ابو الهذيل من ان تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقا ومكونا لنفسه حقيقة
ولا خفاء في استحالته واجيب عن هذه الوجوه بان مبناها على ان التكوين صفة
كالعلم والقدرة وهو ممنوع بل هو معنى منتزع هو اضافة المؤثر الى الاثر فلا يكون الا فيما
لا يزال والثابت في الازل ليس الا صفة القدرة والارادة ومنهم من استدل على اثباته

بوجوه



بوجوه اخر منها ان الباري تعالى تمدح في كلامه الازلي بانه الخالق البارئ المصور فلو لم
يثبت التخليق والتصوير في الازل بل فيما لا يزال لكان ذلك تمدحا بما ليس
فيه وهو محال ولزم اتصافه بصفة الكمال بعد خلوه عنها وهو عليه تعالى محال
ايضا واجيب بانه كالتمدح بقوله تعالى يسبح له ما في السموات وما في الارض وقوله
تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي معبود ولا شك ان ذلك بالفعل انما يكون
فيما لا يزال لا في الازل والاخبار عن الشيء في الازل لا يقتضي ثبوته فيه كذكر الارض
والسماء والانبياء وغير ذلك نعم هو في الازل بحيث يحصل له هذه المتعلقات والاضافات
فيما لا يزال لما له من صفات الكمال وهذا يصلح جوابا عن الوجه الثاني ايضا ولا
يلتبس اتحاده مع ما اجيب عنه بهذا الجواب على متحذق في الكلام ومنها ان
الاشاعرة يقولون في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون انه قد جرت العادة الالهية بانه يكون الاشياء لاوقاتها بكلمة ازلية هي
كن ولا نعني بصفة التكوين الا هذا واجيب بانه حينئذ يعود الى صفة الكلام
ولا تثبت صفة اخرى على ان الاكثرين يجعلونه مجازا عن سرعة الايجاد والتكوين لما له
من كمال العلم والقدرة والارادة ومنها ان التكوين والايجاد صفة كمال فلو خلا عنها
في الازل لكان نقصا وهو عليه محال واجيب بان ذلك انما هو فيما يصح اتصافه به في
الازل ولا نسلم ان التكوين والايجاد بالفعل كذلك نعم هو في الازل قادر عليه ولا
كلام فيه والمحققون من المتكلمين الاشاعرة وغيرهم على ان التكوين من الاضافات
والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع تعالى قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا
بالسنتنا ومعبودا لنا ومميتا ومحييا ونحو ذلك وان ما في الازل انما هو مبدأ التخليق
والترزيق والاماتة والاحياء وغير ذلك ولا دليل على كون ذلك المبدأ صفة اخرى سوى القدرة
والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها الى وجود المكون وعدمه على السواء
لكن مع انضمام الارادة يتخصص احد الجانبين وعارضوا ما مر من تلك الوجوه
المذكورة بوجوه احدها انه لا يعقل من التكوين الا الاحداث واخراج المعدوم
من العدم الى الوجود كما فسره القائلون بازلية التكوين ولا خفاء في انه اضافة يعتبرها
العقل من نسبة المؤثر الى الاثر كما مر فلا يكون موجودا ثابتا في الازل وثانيها
انه لو كان ازليا لزم ازلية المكونات ضرورة امتناع التأثير بالفعل دون الاثر
فان قيل المراد بالتكوين صفة ازلية بها تتكون الاشياء لاوقاتها وتخرج من
العدم الى الوجود فيما لا يزال وليست نفس القدرة لان مقتضى القدرة ومتعلقها
انما هو صحة المقدور وكونه ممكن الوجود ومقتضى التكوين ومتعلقه وجود المكون
في وقته على انه لو اريد بالتكوين نفس الاحداث والاخراج من العدم فازليته
لا تستلزم ازلية المخلوق لانه لما كان دائما مستمرا الى زمان وجود المخلوق وترتبه عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)